الأمم المتحدة

A/ES-10/532–S/2011/597

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
29 September 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وموجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم في لحظة تاريخية بالنسبة لفلسطين ولقضية الشعب الفلسطيني العادلة التي طال أمدها. والطلب المقدم من دولة فلسطين لقبولها عضوا في الأمم المتحدة معروض الآن على مجلس الأمن، عقب تقديمه من قبل الرئيس محمود عباس في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

وأعقب تقديم طلب فلسطين للانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة البيان التاريخي الذي أدلى به الرئيس عباس أمام الجمعية العامة والذي أعرب فيه عن الألم العميق للشعب الفلسطيني ومعاناته، وهو الشعب الذي تحمّل أكثر من ٦٣ عاما من الحرمان مما يملكه ومن المنفى وأكثر من ٤٤ عاما من الاحتلال العسكري الأجنبي من قِبل إسرائيل التي تظل تقمع الشعب الفلسطيني وتستعمر الأرض الفلسطينية. ومع ذلك، فقد أعرب أيضا عن الآمال الصادقة للشعب الفلسطيني في إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما يشمل حقه في تقرير المصير وحقه في العودة، وتطلعاته الوطنية المشروعة في الحصول على العدالة والسلام في دولته المستقلة وذات السيادة دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، التي يكون بإمكانه أن يعيش فيها في حرية وكرامة، مساويا للدول الأخرى في مجتمع الأمم.

031011 031011 11-52550 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأكد الرئيس عباس كذلك استعداد القيادة الفلسطينية للمشاركة بجدية في الجهود السياسية والدبلوماسية السلمية للتوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، بسبل منها استئناف مفاوضات تتسم بالمصداقية وحسن النية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي التي تقوم بوضوح على المرجعيات الراسخة لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهي تحديدا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، وخريطة طريق اللجنة الرباعية.

وقد أعرب قادة من مختلف أرجاء العالم عن دعمهم لجهود القيادة الفلسطينية في هذه المرحلة الحاسمة، وأكدوا من جديد مرة أخرى، من على منبر هذه الجمعية الموقّرة، دعمهم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي حصوله على دولته المستقلة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وفي هذا الصدد، لا بد من التشديد على أن الغالبية العظمى من القادة أكّدوا من جديد أيضا أن حملة إسرائيل الاستيطانية الحالية في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، هي حملة غير مشروعة، وتخالف تماما روح ونص عملية السلام، وتشكِّل العقبة الرئيسية أمام حل الدولتين، وتمثِّل عملا استفزازيا من طرف واحد يجب التوقف عنه فورا وبصورة كاملة.

وللأسف، تواصل إسرائيل مع ذلك تجاهل نداءات المجتمع الدولي والاستخفاف بها، وتجاهل وانتهاك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وتجاهل رياح التغيير التي تهب على المنطقة والعالم، ماضية قُدما عِوضا عن ذلك في حملتها الاستيطانية غير المشروعة والمدمرة وفي تقويض الجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية لإنقاذ عملية السلام واستئناف المفاوضات من أجل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

وترفض إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وقف أنشطتها الاستيطانية، وقد كثّفت في الواقع أعمالها غير المشروعة في الفترة الأخيرة إلى جانب تصعيد أعمال الترويع والعنف التي يقوم بها المستوطنون ضد الشعب الفلسطيني. وقد صدر أحدث إعلان استفزازي بمواصلة الأنشطة الاستعمارية يوم أمس، بعد أيام قليلة من صدور بيان اللجنة الرباعية في ٢٣ أيلول/سبتمبر الرامي إلى إحياء المفاوضات والذي أشار، في جملة أمور، إلى البيانات السابقة للجنة الرباعية وإلى أساس الحل الشامل للنزاع العربي – الإسرائيلي ودعا الأطراف إلى احترام التزاماتهم المعلنة بموجب خريطة الطريق التي تنص بوضوح على تجميد جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية.

ونحن ندين بشدة قرار الحكومة الإسرائيلية الموافقة على تشييد ١ ١٠٠ وحدة جديدة في مستوطنة ”غيلو“ غير المشروعة على أرض فلسطينية تمت مصادرتها في بلدة

بيت جالا بالقرب من بيت لحم. وتدل هذه الأعمال التي تأتي بها السلطة القائمة بالاحتلال على تعنتها وازدرائها التام للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، والاتفاقات التي تم التوصل إليها، والالتزامات الدولية، وإرادة المجتمع الدولي. وتثبت إسرائيل مرارا وتكرارا، بالقول والفعل، أنها ليست قادرة على التخلي عن خططها التوسعية القائمة على ضم الأراضي بغية الدخول في عملية جدية لصنع السلام أو راغبة في ذلك.

وفي الوقت نفسه، يجب إيلاء الاهتمام اللازم لضرورة حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. فالمدنيون الفلسطينيون، بمن فيهم الأطفال، يظلون يتعرّضون للاعتداءات البدنية والمضايقة والترهيب الشديدين على أيدي المستوطنين الإسرائيليين المسلحين. وتظل هجمات المستوطنين العنيفة تطال أيضا الممتلكات الفلسطينية، حيث تعرض مسجد آخر للتخريب بالقرب من نابلس وجرى تدمير المزيد من الحقول الزراعية والبساتين. وفي الشهر الماضي وحده، تم تدوين أكثر من ١٧٣ اعتداء قام به المستوطنون واقتلاع وتدمير أكثر من ١ ٦٦٠ شجرة، مما يحيق الفوضى بحياة الفلسطينيين ومصادر رزق المزيد من الأسر الفلسطينية. علاوة على ذلك، في يوم الجمعة ٢٣ أيلول/سبتمبر، أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية على قتل رجل فلسطيني في الثالثة والثلاثين من عمره، هو عصام كمال عودة، خلال مصادمات تسبب فيها المستوطنون الذين كانوا قد هاجموا مرة أخرى قرية قصرة بالقرب من نابلس.

ويشارك المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية أيضا في حملة شرسة للتحريض ضد الشعب الفلسطيني. وأُفيد أنه، في ٢٥ أيلول/سبتمبر، قام مستوطنون إسرائيليون بوضع ملصقات تحمل شعارات ضد العرب في الطريق الرئيسي بين الخليل والقدس الشرقية المحتلة، وكذلك في مناطق أخرى. وكان نص بعض الشعارات كما يلي: ''هذه هي أرض إسرائيل'' و ''سوف نذبح العرب''. وفي هذا الصدد، فإن التهديدات المستمرة من المستوطنين الإسرائيليين بالقيام بالمزيد من أعمال من العنف والدمار ضد الشعب الفلسطيني تشكِّل خطرا حقيقيا سيؤدي إلى زيادة زعزعة استقرار الحالة الحرجة على الأرض، وهو أمر يقتضي علاجا فوريا من السلطة القائمة بالاحتلال التي يجب أن تتعرض لمساءلة كاملة عن أعمال المستوطنين الذين توفر لهم الحماية وتسمح لهم بأن يعيثوا فسادا.

ولا يمكن فهم توقيت وجرأة التوسع الإسرائيلي الأخير في نشاط الاستيطان وتصعيد أعمال الترويع التي يقوم بها المستوطنون إلاّ بوصفه رد السلطة القائمة بالاحتلال على الجهود الدولية الرامية إلى استئناف عملية السلام، بما في ذلك جهود اللجنة الرباعية. ونحن ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم دفاعا عن السلام والتوضيح جليا لإسرائيل، السلطة

القائمة بالاحتلال، أن حملتها الاستيطانية غير مشروعة وغير معترف بها ويجب أن تتوقف تماما، ذلك لأنها تناقض تماما حل الدولتين، وأنها، في حالة عدم توقفها، ستضع حدا لاحتمالات نجاح ذلك الحل. ولقد حان الوقت لكي يقوم المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، بتحميل إسرائيل المسؤولية عن جميع هذه الأعمال المؤسفة التي تتحدى القانون وعن استمرارها في إعاقة جهود بلوغ السلام والأمن في منطقتنا من العالم، وهو ما نبذل جميعا جهودنا الدؤوبة من أجله.

وتأتي هذه الرسالة متابعة لرسائلنا السابقة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي بلغ عددها ٤٠٣ رسائل منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتشكل هذه الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١١ (A/ES-10/531-S/2011/541)، سجلا أساسيا للجرائم التي ما برحت ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على كل هذا الذي ترتكبه في حق الشعب الفلسطيني من جرائم الحرب وأعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، وتقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

رياض **منصور**
السفير،
المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة